الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

أنظر الصحيفة الأخيرة لجميع التعليمات المختصة بالاشتراكات ونشر الاعلانات القانونية

(العدد ٢٧) يوم الخميس ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٤ — ٢٣ مارس سنة ١٩١٦ (السنة السادسة والثمانون)

قانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٦

قانون بربط الميزانية العمومية لسنة ١٩١٦

نحن سلطان مصر

بناء على ماعرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

تقررت ميزانية الايرادات لسنة ١٩١٦ بمبلغ ستة عشر مليونا وستمائة وثلاثين ألف جنيه مصرى (١٦,٦٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى) حسب المبين فى الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية

تقررت ميزانية المصروفات لسنة ١٩١٦ بمبلغ ستة عشر مليونا وستمائة وثلاثين ألف جنيه مصرى (١٦,٦٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى) حسب المبين فى الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثالثة

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

صدر بسراى عابدين فى ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣٤ (٢١ مارس سنة ١٩١٦)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء
حسين رشدى

وزير المالية
يوسف وهبة

ترجمـــــة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء

كان تقدير ميزانية ١٩١٥ — ١٩١٦ المالية يشتمل على عجز يبلغ ١,١٤٤,٠٠٠ جنيه مصرى ينبغى سدّه من نقود احتياطى الحكومة العمومى ؛ وكانت مصر عنـد تحضير تلك الميزانية لا تزال تحت تأثير الصـدمة الهائلة التى شلت حركة التجارة فى بداية الحرب ؛ وكانت سوق القطن لا تزال مضطربة ؛ و "الموراتوريوم" القاضى بتأجيل دفع الديون قد أُلغى فقط منذ أجل قريب ، ولم تكن التجارة الخارجية قد وجدت أمامها متسعا كافيا من الوقت لتكيف بكيفية مطابقة للاحوال الجديدة الناشئة عن الحرب .

إن الحرب قد ظلت ناشبة فى خلال السنة المالية التى تقرب ليوم من نهايتها ، ومع ذلك فالتشاؤم الذى كان سائدا منذ عام فى الأحوال المـالية لم يتحقق : فان أسواق القطن فى أوروبا قد عادت شيئا فشيئا الى ما كانت عليه ، وارتفعت الأسعار حتى بلغت مبلغا لا تدركه إلا فى الأحوال الاسـتثنائية . نعم ان المساحة المزروعة قطنا قد كانت أقل اتساعا من المعتاد بسبب الوسائل التى تذرعت بها الحكومة ؛ على أن ذلك قد أفسح المجال لزراعة أصناف أخرى ، وجاء اقبال المواسم بمـا يزيد عن مقطوعية البلاد من تلك الأصناف ، فساعد على زيادة الصادرات الى الخارج . هذا وإن وجود العدد العظيم فى مصر من جيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى قد مكّن الاهلين من مزاولة أعمال كثـيرة ، وأوجد فى الوقت نفســه منفذا قريبا لتصريف أنواع كثيرة من المحصولات الوطنية . فجاءت جميع هذه الظروف معوانا على تخفيف نتائج الحرب الوبيلة فيما يتعلق بثروة البلاد . على أنه لا منـدوحة من القول انه بالرغم من تحسن الحالة بوجه عام ، ومن ازدياد ايرادات الحكومة ازديادا متواصلا ، لم تعد مقدرة الأهلين على المشترى الى ما كانت عليـه فى الأحوال العادية ، كما أن دخل الحكومة لا يزال أقل بكثير مما كان عليه قبل الحرب .

ومع ذلك فان ايرادات الحكومة ، كما تقدّم القول ، قد جاءت بنتيجة مرضـية اذا ما قوبلت بتقديرات السـنة المـاضية : فان تحصيل الأموال الأميرية قد تم بدون صعوبة ، وايرادات الجمارك ستأتى بزيادة تذكر على المقدر لهـا فى الميزانية ، وسينتج كذلك زيادة فى الايراد من الرسوم على الدخان ، وبعض هـذه الزيادة ناشئ عما تقرر فى شهر سبتمبر من زيادة معدّل تلك الرسوم .

هذا وإن ازدياد عدد القضايا المرفوعة الى المحاكم سيؤدى الى زيادة الايرادات الناتجة من الرسوم القضائية والقيدية ، وقد أصاب مصالح السكك الحديدية والتلغرافات والبريد فائدة لم تنأَ لها من زيادة الحركة فى المعاملات التجارية فقط ، بل أيضا من وجود العـدد الكبير من الجنود الذين يستخدمون هـذه المصالح . أما ايرادات مصلحة الموانئ والمنائر فستكون ، دون سواها ، أقل من المقـدر لها ، وذلك لأن ازدياد احتياج دول الحلفاء الى النقليات بحرا قد أنقص عدد السـفن المستخدمة لحاجات التجارة ، وأوجدت هـذه الحالة صعوبات فى مصر ، وقد يكون فيها ما يهـدد ثروة البلاد يوما ما .

وقد جرى اقتصاد كبير فى المصروفات بفضل العناية التى بذلها جميع مصالح الحكومة لتخفيض نفقاتها ، وبسبب الصعوبات التى حالت فى بعض الأحوال دون الحصول من أوروبا على المهمات اللازمة لمباشرة الأعمـال الجديدة

المقترة فى الميزانية . وسينتج عن ذلك فى حساب سنة ١٩١٥ — ١٩١٦ زيادة فى الايرادات على المصروفات تربو على المليون جنيه . ولقد كانت هذه الزيادة تكاد تكفى لرد الاحتياطى العمومى الى ما كان مقررا قبل الحرب ، لولا النزول الكبير الذى أصاب جميع أسهم العالم فأصاب أيضا الأسهم الخاصة بالمال الاحتياطى .

أما مشروع الميزانية لسنة ١٩١٦ — ١٩١٧ المالية ، كما هو ملخص بالكشوف الملحقة بهذه المذكرة ، فقد تقرر على الصورة الآتية :

	جنيه مصرى
الايرادات	١٦,٦٣٠,٠٠٠
المصروفات	١٦,٦٣٠,٠٠٠

الايرادات

تبلغ الزيادة فى تقدير الايرادات لسنة ١٩١٦ — ١٩١٧ المالية ١,٧٧٤,٠٠٠ جنيه مصرى بالنسبة الى تقدير ايرادات السنة السابقة ، بصرف النظر عن المأخوذ من الاحتياطى العمومى فى كلتا السنتين ، وهذه الزيادة خاصة بأبواب الايرادات الآتية :

	جنيه مصرى
الأموال المقترة	١٣٠,٠٠٠
الجمارك	٩٠٠,٠٠٠
الرسوم القضائية والقيدية	٧١,٠٠٠
السكك الحديدية	٤٩٤,٠٠٠
البوستة	٦٢,٠٠٠
الأملاك الأميرية	٣٦,٠٠٠
ايرادات متنوعة	١٢٨,٠٠٠
أبواب ايرادات أخرى	٩,٠٠٠
	١,٨٣٠,٠٠٠

يطرح من ذلك قيمة النقص فى أبواب الايرادات الآتية :

	جنيه مصرى
الليمانات والفنارات	٤٠,٠٠٠
مصايد الاسماك	٦,٠٠٠
بدل الخدمة العسكرية	١٠,٠٠٠
	٥٦,٠٠٠
	١,٧٧٤,٠٠٠

لم ير فى هذه السنة من ضرورة لاستبعاد مبلغ من تقدير الايرادات بصفة متأخرات أموال الأطيان ، لأن سداد هذه الأموال قد تم فى السنة المنقضية بدون صعوبة . على أن انخفاض منسوب النيل إبان فيضان سنة ١٩١٥ قد ترك بعض أطيان الوجه القبلى بدون رى ، وستعفى تلك الأطيان من الضرائب ، فينتج عن ذلك خسارة على الخزانة قدرها نحو ٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى ؛ ويوجد نقص طفيف فى تقدير عوائد الأملاك ، وذلك بسبب وجود منازل غير مؤجرة ، وبسبب اعادة تقدير العوائد على المبانى التى رُبطت عوائدها فى سنة ١٩٠٩ يوم كان الايجار مرتفعا الى درجة غير معتادة .

ويُنتظر أن تبلغ الزيادة فى الرسوم الجمركية ٩٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى منها مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ عن زيادة رسوم الأرصفة الى ١٢ فى الألف ؛ ولا يذهبن عن البال أن هذه الزيادة وقتية ، وأنها ستبطل عند نهاية الحرب.

أما النقص فى ايراد الموانئ والمنائر فسببه نقص السفن التجارية التى تطرق موانينا . وهذه نقطة ثابتة فى حركة التجارة فى السنة الماضية ، وليس ما يدل الآن على تحسن الحالة فى العام القادم .

وسبب بعض النقص فى ايرادات مصايد الأسماك تحويل المراكب فى بحيرة المنزلة من الدرجة الأولى الى الدرجة الثانية ، وسبب البعض الآخر تضييق منطقة بعض المصايد المؤجرة فى الوجه القبلى ، وذلك مراعاة لمقتضيات الرى .

وتسمح ايرادات المحاكم المختلطة فى الأشهر الأخيرة بحسبان بعض الزيادة فى تقدير تلك الايرادات لسنة ١٩١٦ . كما أن زيادة عدد القضايا المرفوعة الى المحاكم الأهلية ستجعل زيادة فى ايرادات الحكومة قدرها ٥٣,٠٠٠ جنيه مصرى .

ويمكن تقدير ايرادات السكك الحديدية بمبلغ ٣,٣٩٤,٠٠٠ جنيه مصرى ، أى بزيادة ٤٩٤,٠٠٠ جنيه مصرى على تقدير سنة ١٩١٥ ؛ وذلك بفضل الحركة التجارية والعسكرية على الخطوط الحديدية ، وبفضل زيادة مساحة الأطيان التى زُرعت قطنا فى هذه السنة .

كما أن تحسن الحالة الاقتصادية والتجارية يمكن من تقدير زيادة فى ايرادات مصلحة البوستة قدرها ٦٢,٠٠٠ جنيه مصرى ؛ ومعظم هذه الزيادة ناشئ عن مبيع الطوابع البريدية وما شاكلها من أوراق التخليص على المراسلات ، وعن رسوم المرور . ويشتمل تقدير هذه الرسوم على مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة المتأخرات التى لم تتم تسويتها فى مكتب البريد الدولى فى "برن" .

وقد دخل فى تقدير الايرادات لمتحصلات الدومين عن سنة ١٩١٥ زيادة غير اعتيادية لتضمنه قيمة محصول القطن عن موسم سنة ١٩١٤ الذى لم يكن ينتظر بيعه الا فى سنة ١٩١٥ ؛ وعليه فان الزيادة الحقيقية فى ميزانية هذه السنة هى أكبر مما تبدو ؛ وهى ناشئة عن زيادة المساحة المزروعة قطنا ، وعن السعر المرتفع الذى يؤمل أن يباع به المحصول .

وسيكون فى باب "الايرادات المتنوعة" زيادة كبيرة فى الأرباح الناتجة عن تشغيل النقود ؛ ومصدر هذه الزيادة ما يصيب الحكومة من الأرباح الناشئة عن جعل سعر الزامى للبنكنوت الصادر من البنك الأهلى المصرى ؛ ومن الفوائد التى تعود للحكومة من نقودها المخزونة .

والمنتظر أن الحالة ستدعو الى سك كمية كبيرة من النقود الفضية فى خلال السنة القادمة أيضا ؛ وسيعود من وراء ذلك على الحكومة ربح يمكن تقديره بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

ويبلغ العجز فى الايرادات العمومية عن مجموع المصروفات المربوطة لسنة ١٩١٦ — ١٩١٧ المالية ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، يقابله عجز قدره ١,١٤٤,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٥ — ١٩١٦ ؛ وسيؤخذ هذا المبلغ كالعادة من نقود احتياطى الحكومة العمومى .

المصروفات

قضت الحالة فى هذه السنة أيضا بحصر المصروفات فى أضيق حدودها ، ولم يتيسر النظر فى تنفيذ أى عمل من أعمال التحسين المهمة التى كانت نصب عين الحكومة قبل نشوب الحرب . ومع ذلك ، فان فى تقدير المصروفات زيادة كبيرة تبلغ ٦٦٦,٢٩٤ جنيها مصريا . وأهم أسباب هذه الزيادة ارتفاع أسعار الفحم ارتفاعا يستغرق وحده مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى من مجموع هذه الزيادة . أما الباقى فمعظمه ناتج من غلاء أسعار جميع التوريدات والمؤن المقتضى استيرادها من الخارج وعن زيادة تكاليف جميع مايلزم لصيانة الأعمال .

وفيما يلى بيان أهم التعديلات التى أُدخلت على أبواب ميزانيات مصالح الحكومة :

وزارة المالية (ادارة العموم وأقسام أخرى) :

قد جرى نقل اعتمادات من ميزانية وزارة الأشغال العمومية الى ميزانية وزارة المالية يبلغ مجموعها نحو ١٠,٠٠٠ جنيه مصري: منها مبلغ ٦,٥٠٠ جنيه مصري عن ماهيات الموظفين والمستخدمين الملحقين بمراجعة ايرادات الحكومة ومصروفاتها ، ومبلغ ٣,٥٠٠ جنيه مصري قيمة الاعانة الممنوحة لحفظ الآثار العربية. وقد كانت هذه الاعانة مدرجة حتى الآن فى ميزانية وزارة الأشغال العمومية، وستدرج ابتداء من السنة المالية القادمة ضمن الاعانات التى تصرفها وزارة المالية .

وقد نقل أيضا من المربوط لوزارة الأشغال العمومية الى ميزانية مصلحة المساحة مبلغ ٥,٤٧٢ جنيها مصريا يختص بخدمة نزع ملكية الأطيان وتحديد نزع الرى التى ألحقت بالمصلحة المذكورة ابتداء من سنة ١٩١٥

وعليه فقد بلغ مربوط سنة ١٩١٥ لوزارة المالية (ادارة العموم وأقسام أخرى) ٥٣٦,٦٨٢ جنيها مصريا بسبب نقل الاعتمادات المحكى عنها وعن أثر تعديلات أخرى أقل أهمية، بعد أن كان المربوط ٥٢٢,٤٨٨ جنيها مصريا .

أما فى ميزانية سنة ١٩١٦ فقد تم اقتصاد مبالغ مختلفة يناهز مجموعها ١٥,١٠٠ جنيه مصرى: منها مبلغ ٨,٣٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية ادارة العموم ناشئ اقتصاده عن إلغاء وظائف أو تخفيض اعتمادات من المربوط للأعمال الجديدة ولمصاريف تنفيذ الأحكام القضائية، ومبلغ ٦,٨٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية المطبعة الأميرية ناشئ اقتصاد معظمه عن تخفيض المربوط للتوريدات العمومية، لأن الموجود منها فى مخازن المطبعة يسمح باقتناص الطلبات فى سنة ١٩١٦

على أنه من جهة أخرى قد تحتم زيادة مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية مصلحة عموم المساحة على المربوط للتوريدات العمومية بسبب عدم كفاية المهمات الموجودة لديها للقيام بما يطلب منها من الأعمال الكثيرة . ولكن قد عوض مبلغ ٩٠٠ جنيه مصرى من تلك الزيادة باجراء بعض التخفيض فى أنواع أخرى من مصروفات هذه المصلحة .

وقد زيد أيضا على ميزانية قلم الاحصاء مبلغ ٣,٤٠٠ جنيه مصرى لمصاريف احصاء سكان القطر الذى يعمل كل عشرة سنوات، وهذه المصاريف مقدرة لسنة ١٩١٦ بمبلغ ٦,٦٠٠ جنيه مصرى ستتحمل جزءا منها المطبعة الأميرية ومخازن التوريدات العمومية وهو الجزء الخاص بنفقات الطبع ومصاريف الأدوات الكتابية .

فالمبالغ المقتصدة من ميزانية وزارة المالية (ادارة العموم وأقسام أخرى)، وقدرها كما تقدم ١٥,١٠٠ جنيه مصرى، قد أصبحت بسبب الزيادات المذكورة ٨,٦٠٠ جنيه مصرى .

مصلحة الأملاك الأميرية :

بلغ صافى الزيادة فى الاعتمادات المربوطة لهذه المصلحة ٧,٣٦٨ جنيها مصريا : فقد زيد مبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه مصرى على مصاريف أشغال الزراعة بسبب توسيع نطاق الأطيان التى تتولى المصلحة زراعتها بنفسها — وقد صارت مساحتها ٣٤,٥٠٠ فدان بعد أن كانت ٣١,٢٠٠ فدان — وبسبب استيفاء زراعة الأطيان التى تم اصلاحها وزيادة المساحة التى تزرع قطنا ، وزيد كذلك مبلغ ٦,٦٠٠ جنيه مصرى لمشترى حيوانات بدلا من التى لم تعد صالحة للخدمة ، ومبلغ ٤,٥٠٠ جنيه مصرى بسبب زيادة أسعار الفحم .

على أنه يقابل هذه الزيادات فى مصروفات المصلحة المذكورة اقتصاد قدره ٢٣,٠٠٠ جنيه مصرى : منه مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ عن إلغاء وظائف خالية ، ومبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى عن إيقاف أعمال إصلاح الأطيان ، ومبلغ ٦,٠٠٠ جنيه مصرى عن تخفيض المربوط للأعمال الجديدة والتوريدات العمومية وتموين المخازن .

مصلحة الجمارك :

فى ميزانية هذه المصلحة اقتصاد مبلغ ٣,١٠٦ جنيهات مصرية ناشئ معظمه عن إلغاء وظائف خالية ، هذا بقطع النظر عن الاعتماد الممنوح فى سنة ١٩١٦ وقدره ١٢,٢٥٦ جنيها مصريا للقيام ببعض مصاريف كانت تؤخذ مباشرة من رسوم الشبالة .

خفر السواحل :

زيد على الاعتمادات المربوطة لمصلحة خفر السواحل مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا : منه ١٠,٥٠٠ جنيه مصرى للوقود بسبب ارتفاع أسعار الفحم ، و ٢,٩٠٠ جنيه مصرى للأعمال الجديدة ، و ١,٦٠٠ جنيه مصرى للبوسات .

على أن هذه الزيادة البالغة خمسة عشر ألف جنيه مصرى يعوض القسم الأكبر منها مبالغ جرى اقتصادها من أبواب مصروفات أخرى ، أخصها الماهيات والأجر والمرتبات المتوفرة من إلغاء وظائف والمربوط للعليق والتوريدات العمومية ، ومجموع ذلك ١١,٠٠٠ جنيه مصرى .

وعليه فان صافى الزيادة يبلغ نحوا من ٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

البوستة :

خُفِّض مبلغ ٨٠٠ جنيه مصرى من المربوط فى سنة ١٩١٥ — ١٩١٦ لتأدية خدمات .

وفى ميزانية هذه المصلحة زيادة ٢٩,٥١٠ جنيهات مصرية يستغرق معظمها الاعتمادُ المربوط لنقل الارساليات البريدية الذى زيد عليه مبلغ ٢٣,٥٠٠ جنيه مصرى : منها ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى عن متأخرات سنة ١٩١٤ من رسوم المرور المقتضى تسويتها بمعرفة مكتب البريد الدولى فى مدينة "برن" و ٦,٥٠٠ جنيه مصرى لنفقات نقل الارساليات الخاصة بالجنود ، وقد عُوِّضت هذه النفقات تعويضا تاما بزيادة الايرادات من هذا الباب . أما باقى زيادة الـ ٢٣,٥٠٠ جنيه مصرى وقدره ٧,٠٠٠ جنيه مصرى فناشئ عن نشاط حركة المعاملات التى كانت قد تباطأت فى سنة ١٩١٤ .

وزيد أيضا مبلغ ٧,٧٠٠ جنيه مصرى على مربوط الماهيات والأجر والمرتبات بسبب انشاء وظائف دائمة للتلاميذ الذين فى الخدمة وبسبب العلاوة التدريجية التى تمنح لمستخدمى الدرجة الأخيرة .

على أنه جرى اقتصاد مبالغ مختلفة من جهة أخرى جعلت صافى الزيادة فى ميزانية البوستة ٢٩,٥١٠ جنيهات مصرية .

الليمانات والفنارات :

قضى ارتفاع أسعار الفحم والخشب والحديد والفولاذ بزيادة ١١,٠٠٠ جنيه مصرى على المربوط . ومعظم هذه الزيادة ، أى مبلغ ٨,٠٠٠ جنيه مصرى ، معوَّض بما تم اقتصاده من مربوط الماهيات والأعمال الجديدة ، حتى ان صافى الزيادة لا يتجاوز ٣,٠٠٠ جنيه مصرى .

وزارة المعارف العمومية :

يشتمل برنامج التعليم فى وزارة المعارف العمومية للسنة المالية القادمة على انشاء مدرسة جديدة للبنات فى القاهرة ومدرسة للمعلمين فى الاسكندرية ومدرسة أولية راقية للبنين واضافة فصول جديدة الى مدارس المعلمين والمدارس الثانوية .

وسيتم تنفيذ هذا البرنامج دون تحميل ميزانية الوزارة زيادة ما ، لأن النفقات الناشئة من هذا القبيل ستعوض بالمبالغ المقتصدة من الماهيات على أثر الغاء وظائف خالية ومن المصاريف الخاصة بالامتحانات على أثر الغاء الشهادة الابتدائية ومن المصاريف الخاصة بالغذاء بسبب نقص عدد الطلبة الداخليين ، وهذا النقص ناشئ عن ضيق المحلات التى تُنقل اليها مؤقتا بعض المدارس الأميرية .

وزارة الداخليـــــة :

ابتداء من السنة المالية القادمة سيفصل قسم السلخانات من وزارة الزراعة ويلحق بوزارة الداخلية (ادارة العموم)، وذلك يقضي بنقل اعتمادات قدرها نحو ٤,٨٠٠ جنيه مصرى، وقد جرى نقلها فى ميزانية سنتى ١٩١٥ و١٩١٦ .

وبقطع النظر عن الزيادة الناشئة من هـذا القبيل ومن تعديلات أخرى أقل أهمية . فان مجموع الزيادة المدرجة فى إدارة العموم بوزارة الداخلية يبلغ ٣,٨٧٠ جنيها مصريا .

وزيد مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه مصرى على [illegible] من ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى الى ١٧,٠٠٠ جنيه مصرى. وهذا الاعتماد هو من أصل الباقى من اعانة المـائة ألف جنيه التى تقررت فى سنة ١٩١٢ للمجالس المذكورة ؛ وزيد أيضا مبلغ ٧,٥٠٠ جنيه مصرى على المدرج للاعانات والسلف الممنوحة للبلديات والمجالس المحلية .

وجرى تخفيض ٤,٦٠٠ جنيه مصرى من اعتمادات ميزانية خدمة محجر الطور، لأن ادارة ذلك المحجر فى الأحوال الحاضرة لا تستلزم جميع الاعتمادات التى كانت مقررة له فى سنة ١٩١٥ .

وأدخل فى ميزانية الأقسام الأخرى التابعة لإدارة العموم زيادات وتخفيضات قليلة الأهمية أسفرت عن اقتصاد مبلغ ١,٠٠٠ جنيه مصرى .

وفى ميزانية مصلحة السجون زيادة قدرها ١٩,٨٥٨ جنيها مصريا منها: مبلغ ١٢,٥٠٠ جنيه مصرى زيد على اعتماد أغذية المسجونين، وهو يعادل تقريبا المبلغ الذى خُفِّض من هذا الاعتماد فى سنة ١٩١٥ بسبب ما كانت اشترته المصلحة لحاجاتها مقدما من القمح والذرة. وقضى ارتفاع أسعار القمح بزيادة اعتماد قدره ٥,٠٠٠ جنيه مصرى. أما باقى الزيادة فيتناول أنواعا أخرى من مصروفات المصلحة المذكورة، وأهمها ما يختص بالمـاهيات لتعزيز ملاحظة السجون .

وقدر تخفيض مبلغ ٤٩ جنيها مصريا فى ميزانيـة مصلحة الصحة العمومية . ولكن اذا صُرف النظر عن التعديل الذى أُدخل على مربوط سنة ١٩١٥ بضم مبلغ ١٤,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ معظمه عن الاعتمادات الاضافية الممنوحة فى خلال السنة المـالية ، فانه يظهر من المقارنة بين تقديرات سنة ١٩١٥ وتقديرات سنة ١٩١٦ زيادة فى مربوط السنة القادمة قدرها ١٤,١٠٠ جنيه مصرى .

وهذه الزيادة التى يختص معظمها بمصروفات المستشفيات و بمشترى التوريدات العمومية ناشئ قسم منها عن افتتاح مستشفى الرمد فى الفيوم سنة ١٩١٦ وعن توسيع مستشفى الأمراض العقلية فى العباسية وعن ارتفاع أسعار التوريدات .

وزارة الحقانيـــــة :

تنفيـــذا للقانون نمرة ٥ الصادر فى ٢٩ فبراير سنة ١٩١٦ أُلحقت مدرسة القضاء الشرعى بميزانية وزارة الحقانية، وأصبحت فرعا منها . وماعدا هذا التغيير يكاد يكون مربوط ميزانية هذه الوزارة على ما كان عليه سنة ١٩١٥ . وهذه الميزانية تتضمن زيادة اعتمادات لمنح العلاوة التدريجية لمستخدمى الدرجة الأخيرة . غير أن الاقتصاد الناشئ عن الغاء وظائف خالية يعوض هذه الزيادة .

وزارة الاشغال العمومية :

اذا روعيت التعديلات التي أُدخلت على الاعتمادات المربوطة فى ميزانية سنة ١٩١٥ لمصروفات هذه الوزارة بنقل مبلغ ١٥,٥٢٦ جنيها مصريا الى ميزانيـة وزارة المـالية وبضم اعتمادات اضافية قدرها ٣٩,٨٧٧ جنيها مصريا مُنحت فى خلال السنة، يكون التخفيض فى ميزانية سنة ١٩١٦ المـالية ١٤,٩٨٨ جنيها مصريا .

وقد زيد على مربوط القسم الميكانيكى مبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ معظمه عن ارتفاع أسعار الفحم؛ وزيد مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه مصرى على ميزانية الطرق الرئيسية، ومبلغ مثله على ميزانية قسم الطبيعيات .

وقد جرى مقابل ذلك اقتصاد مبالغ مجموعها ٥٣,٠٠٠ جنيه مصرى : منها ٧,٧٠٠ جنيه مصرى فى قسم الادارة، و ٢٨,٠٠٠ جنيــه مصرى فى ميزانيــة مصلحة مجارى العاصمة، و ١٣,٠٠٠ جنيــه مصرى فى ميزانية قسم الكبارى التى لاتشتمل فى سنة ١٩١٦ على اعتمادات للأعمـال الجديدة، و ٤,٣٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية الأقسام الأخرى .

وقيمة مجموع المربوط لمصلحة الرى تكاد تكون مثلما كانت سنة ١٩١٥ . على أنه قدفتح فى هذه الميزانية اعتماد جديد قدره ٢٢,٠٠٠ جنيه مصرى لتعديل فتحات الترع، واعتماد آخر بنفس هذه القيمة لانشاء تحويلة فى رياح البحيرة؛ وقد قدر أيضا مبلغ ٧,٥٠٠ جنيه مصرى لمصاريف إدارة الطلمبات فى أبو مناجة .

وزارة الزراعـــــة :

يقضى الحـاق قسم السلخانات بوزارة الداخلية بنقـل اعتماد ٤,٧٦٢ جنيها مصريا من ميزانية وزارة الزراعة التابع لها الآن القسم المذكور ؛ وقدخفض فوق ذلك من ميزانية هذه الوزارة مبلغ ١,٨٢٥ جنيها مصريا عن تأدية الخدمات. نتج عن هذه التعديلات تخفيض ميزانية وزارة الزراعة من ١٠٩,٢٢٦ جنيها مصريا الى ١٠٢,٦٣٩ جنيها مصريا .

وعليه يتضح من المقارنة بين تقديرات سنة ١٩١٥ وتقديرات سنة ١٩١٦ زيادة فى ميزانية السنة القادمة قدرهـا ١,١٤٧ جنيها مصريا .

وقد فُتحت اعتمادات فى ميزانية سنة ١٩١٦ لتنفيذ القانون الخاص بوقاية المزروعات من الآفات المنتقلة من الخارج، ولتوسيع نطاق التعليم العملى المختص بزراعة البساتين .

الســـــكك الحـــديدية :

أدرج فى ميزانية هذه المصلحة زيادة قدرها ٥٠١,٥٦٢ جنيها مصريا منها ٣٣٢,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئة عن زيادة فى الاعتمادات الممنوحة لشراء الوقود ، وذلك على الأخص بسبب غلاء ثمن الفحم وارتفاع مصاريف الشحن . وتقضى أعمـال الصـيانة والتجديد بزيادة اعتماد قدره ٩١,٠٠٠ جنيه مصرى منها ٧٢,٠٠٠ جنيه مصرى لشراء المهمات و ١٩,٠٠٠ جنيه مصرى لأجر العمال باليومية . وتشتمل الاعتمادات للأعمـال الجديدة على زيادة قدرها ٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى منها ٧٥,٠٠٠ جنيه مصرى لشراء مهمات متحركة .

وقد جرى اقتصاد مبلغ ١١,٠٠٠ جنيه مصرى : منها ٥,٠٠٠ جنيه مصرى من ماهيات المستخدمين الداخلين فى هيئة العمال على أثر إلغاء وظائف خالية ، و ٦,٠٠٠ جنيه مصرى من مصروفات أخرى خاصة بهذه المصلحة .

التلغـــــرافات :

ان التخفيض البالغ ١,٤٥٤ جنيها مصريا فى المربوط لهذه المصلحة يكاد يكون ناشئا بجملته من المـاهيات .

خدمة الادارة والتحصيل فى المديريات والمحافظات :

زيد فى المربوط لهذه الخدمة مبلغ ٤,٥٠٠ جنيه مصرى لزيادة مستخدمى الأموال المقررة ومستخدمى ساحلى أثر النبى وروض الفرج - ولمنح العلاوة التدريجية لمستخدمى الدرجة الأخيرة .

وقد جرى اقتصاد ٦,٧٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية البوليس بسبب تخفيض المربوط للملبوسات والتجهيزات والمربوط للعليق والركائب ، ويبلغ هذا التخفيض ١١,٥٠٠ جنيه مصرى ، على أن الزيادة المربوطة لأنواع أخرى قد استغرقت قسما منـــه .

وفى مجموع ميزانية خدمة الادارة والتحصيل اقتصاد صاف قدره ٢,٢٠٠ جنيه مصرى تقريبا .

وزارة الحربية :

يقضى الارتفاع المتواصل فى أسعار الذخائر والملبوسات والتجهيزات بزيادة ٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، كما أن نفقات النقل وشراء الركائب تستلزم زيادة اعتماد قدرها ٨,٠٠٠ جنيه مصرى ؛ وقد أدرجت أيضا زيادة ٩,٠٠٠ جنيه مصرى فى المربوط للماهيات ومرتبات الجيش .

على أنه جرى تخفيض ٧,٠١٠ جنيه مصرى فى اعتمادات التعيينات والعليق .

المعاشات والمكافآت :

يبلغ ما تتحمله الميزانية فى السنة المالية القادمة من المعاشات المربوطة فى سنة ١٩١٥ بمقتضى اللوائح ٤٢,٨٠٠ جنيه مصرى بعد استنزال قيمة المعاشات المقطوعة، وقدرت قيمة الاعانات المقتضى منحها بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣ يوليه سنة ١٩١٥ لعائلات المطلوبين لحمل السلاح بمبلغ ١٥,٥٠٠ جنيه مصرى . ورُفع المبلغ المربوط لاستبدال المعاشات من ٢,٥٠٠ جنيه مصرى الى ٨,٠٠٠ جنيه مصرى .

وجرى تخفيض مبلغ ٨,٠٠٠ جنيه مصرى من الاحتياطى المربوط للمعاشات الجديدة وتخفيض مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه مصرى من المربوط لمكافأة المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الالزامية . وهذا التخفيض الأخير ناشىء خصوصا عن أن عدد المقترعين فى خدمة وزارة الحربية الذين يحق لهم الانتفاع بالمكافأة المذكورة سيكون ٢٨٠٠ فى سنة ١٩١٦ مقابل ٢٩٠٠ فى سنة ١٩١٥ .

ويبلغ مجموع الزيادة فى ميزانية المعاشات والمكافآت ٢,٨٠٠ جنيه مصرى.

الدين العمومى :

فى ميزانية الدين العمومى زيادة تقدير تبلغ ٥,١٢٠ جنيها مصريا منها مبلغ ٤,١٣٣ جنيها مصريا معدّ لدفع قسط الخط الحديدى من القاهرة الى حلوان .

ورُبط أيضا مبلغ تكميلى قدره ١,٠٥٦ جنيها مصريا لدفع القسط الذى يستحق لشركة القناة عن أعمال التطهير فى مدخل السويس .

ويوجد تخفيض ٦٩ جنيها مصريا فى القسط المستحق عن خط بور سعيد — الاسماعيلية ؛

القاهرة فى ١٨ مارس سنة ١٩١٦ الامضاءات :

يوسف وهبه

لندسى

پاترسن

ميزانية سنة ١٩١٦

الايرادات

متحصلات سنة ١٩١٤	فروق نقص	فروق زيادة	ميزانية سنة ١٩١٥	ميزانية سنة ١٩١٦		باب
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري		
٥٢٥٤٠٩٦	—	١٣٠٠٠٠	٥٣٧٩٠٠٠	٥٥٠٩٠٠٠	أموال مقررة	١
٣١٠٥١٧٦	—	٩٠٠٠٠٠	٢٩٥٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠	الجمارك	٢
٣٢٤٧٠٧	٤٠٠٠٠	—	٢٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	رسوم الليمانات والفنارات	٣
٣٩٠٤٤	٦٠٠٠	—	٣٩٠٠٠	٣٣٠٠٠	مصايد الاسماك	٤
٣٨٥١١	—	—	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	الدمغة	٥
٢٠٨٥	—	٢٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	رسوم دمغة المصوغات	٦
١١٩٥١٠٣	—	٧١٠٠٠	١١٠٧٠٠٠	١١٧٨٠٠٠	الرسوم القضائية والقيدية	٧
٥١٥٣٠	—	١٠٠٠	٤٩٠٠٠	٥٠٠٠٠	رسوم متنوعة	٨
٣١٧٦٢٢٠	—	٤٩٤٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٣٣٩٤٠٠٠	سكك الحديد	٩
١٢٣٠٧١	—	—	١٢٨٠٠٠	١٢٨٠٠٠	التلغرافات	١٠
٢٨٧٦٨٦	—	٦٢٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٣٠٢٠٠٠	البوستة	١١
٣٦٨٠٠٥	—	٣٦٠٠٠	٦٠٧٠٠٠	٦٤٣٠٠٠	ايجارات ومتحصلات أملاك الميرى	١٢
١٠٧٣٨٠	١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	بدل الخدمة العسكرية	١٣
١٤٣٧٩٢	—	—	١٣٢٠٠٠	١٣٢٠٠٠	المستقطع من مايات المستخدمين	١٤
٩٤٠٠٥٩	—	١٢٨٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	٩٧٣٠٠٠	ايرادات متنوعة	١٥
٢١٧٠٤١	—	٦٠٠٠	٤٤٠٠٠	٥٠٠٠٠	ايرادات غير اعتيادية	١٦
١٤٦٨٦٥٩	١٠٤٤٠٠٠	—	١١٤٤٠٠٠	١٠٠٠٠٠	المأخوذ من الاحتياطي العمومي	١٧
١٥٦١٨	—	—	—	—	المتحصل من المصرف بغير حق	١٨
١٦٨٥٧٧٨٣	١١٠٠٠٠٠	١٨٣٠٠٠٠	١٥٩٠٠٠٠٠	١٦٦٣٠٠٠٠	الجملة	

ميزانية سنة ١٩١٦

المصروفات

فرق تخفيض	فرق زيادة	ميزانية سنة ١٩١٥	ميزانية سنة ١٩١٦		باب
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى		
—	١٩٩٥١	٣١٨٨٥٩	٣٣٨٨١٠	مخصصات الحضرة العلية السلطانية ومرتبات البيت السلطانى والديوان العالى السلطانى	١
—	٥٤	٩٠١٤	٩٠٦٨	مجلس الوزراء	٢
٨٣٦	—	٣٧٧٤٩	٣٦٩١٣	الجمعية التشريعية	٣
٢٩٠	—	٩٧٣٠	٩٣٤٠	وزارة الخارجية	٤
				وزارة المالية :	٥
٨٦٢٧	—	٥٣٦٦٨٢	٥٢٨٠٥٥	ديوان العموم والأقسام الأخرى	
—	٧٣٦٨	٢٨٤٦٤٦	٢٩٢٠١٤	مصلحة الاملاك الأميرية	
٣١٠٦	—	١٥٠٩٢٩	١٤٧٨٢٣	« الجمارك	
—	٣٩٧٩	١٨٣٦٤٠	١٨٧٦١٩	« خفر السواحل	
—	٢٩٥١٠	٢٩٨٩١٩	٣٢٨٤٢٩	« البوستة	
—	٣٠٠٩	١٤٥٨٩٣	١٤٨٩٠٢	« الليمانات والفنارات	
—	٧٥	٤٢٢٩٨١	٤٢٣٠٥٦	وزارة المعارف العمومية	٦
—	٢٣٦٧٩	٩٥١٧٦٢	٩٧٥٤٤١	« الداخلية	٧
—	٢٠١	٨٤٥٦٠٣	٨٤٥٨٠٤	« الحقانية	٨
١٤٩٨٨	—	١٨٣١٠٨٨	١٨١٦١٠٠	« الاشغال العمومية	٩
—	١١٤٧	١٠٢٦٣٩	١٠٣٧٨٦	« الزراعة	١٠
				سكك الحديد والتلغرافات :	١١
—	٥٠١٥٦٢	٢٣٠٦٥١٨	٢٨٠٨٠٨٠	السكك الحديدية	
١٤٥٤	—	١٢٣٨٦٣	١٢٤٤٠٩	التلغرافات	
٢١٦٠	—	٩٨٣٤٥٠	٩٨١٢٩٠	إدارة ومالية الاقاليم والمحافظات	١٢
				مصاريف عسكرية :	١٣
—	٥٠٧٦٤	٩٤٣٨٧٧	٩٩٤٦٤١	وزارة الحربية	
—	—	١٤٦٢٥٠	١٤٦٢٥٠	الجيش البريطانى	
—	—	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	منع تجارة الرقيق	١٤
—	٥٢٨٣٥	٦٧٩٥٠٠	٧٣٢٣٣٥	معاشات ومكافآت	١٥
—	٥١٢٠	٤٥٩٨٩٤١	٤٦٠٤٠٦١	الدين العمومى	١٦
١٣٩٩	—	٣٦١٧٣	٣٤٧٧٤	مصاريف غير منظورة	١٧
٣٢٩٦٠	٦٩٩٢٥٤	(*) ١٥٩٦٣٧٠٦	١٦٦٣٠٠٠٠	الجملة .	

صافى الزيادة ٦٦٦٢٩٤ جنيها مصريا

جنيه مصرى	
١٥٫٩٠٠٫٠٠٠	* أصل ربط ميزانية سنة ١٩١٥
	ضم :
٦٩٫١١٠	اعتمادات إضافية
١٥٫٩٦٩٫١١٠	
	تنزيل :
٥٫٤٠٤	تأدية خدمات
١٥٫٩٦٣٫٧٠٦	